الفساد الإقتصادي وأثره على التنافسية الإقتصادية في الدولة ومناخها الإستثماري

أ. غواطي حمزة

أستاذ باحث، جامعة بسكرة.

ملخص:

لقد أصبحت ظاهرة الفساد وخاصة في شكلها الإقتصادي من أسوء معالم الإقتصاد العالمي الحديث ،حيث أنها أضحت كالسيل الجارف الذي لا يلبث و أن يجرف و يبتلع خيرات الأوطان و الأمم، لذا سنحاول من خلال هذا المقال تسليط الضوء على الآثار التي يمكن أن يخلّفها الفساد على تنافسية الدولة و بالأخص في جانب جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية ،المعبّر عنها بمصطلح المناخ الإستثماري في الأدبيات الاقتصادية، كونها الواجهة الأولى التي تعبر عن الأوضاع في البلاد، فالمناخ الاستثماري في الدولة ما هو إلا المرآة العاكسة للأوضاع السائدة بها ،لذا خصّصنا هذه الدراسة لتحليل و تقييم أثر الفساد على المناخ الإستثماري في الدول من أجل إبراز مخلفاته على الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الفساد الاقتصادي، التنافسية، المناخ الاستثماري.

Résumé :

Le phénomène de la corruption, particulièrement dans le domaine économique, est devenu l'un des pires aspects de l'économie mondiale moderne, tel un déluge débordant qui fait crouler les richesses des nations. Sous cette perspective et par la présente recherche, nous avons essayé de mettre en lumière les conséquences de la corruption sur la compétitivité de l'état, spécialement sur l'environnement et le climat d'investissement.

Mots clés : La corruption économique،La corruption،compétitivité،Le climat d'investissement.

المقدمة

لقد إقترن مفهوم الفساد منذ الأزل بالمناصب الحساسة، تلك المناصب التي يخول لصاحبها إتخاذ قرارات مؤثرة، لذا عرفته بعض الأدبيات تعريفا بسيطا ألا و هو "إستخدام المنصب الرسمي في الدولة من أجل تحقيق المآرب الشخصية"، من هذا التعريف البسيط يمكن القول بأن الفساد هو عبارة عن قرارات تخدم المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة ،و هذا ما يجعلها مقرونة بالمناصب الحكومية أو مراكز إتخاذ القرار إما السياسي أو الاقتصادي، مما جعل بعض الأدبيات تقرن مصادر الفساد بمدى تحكم و تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك القيود الكمية التي تفرض على الواردات ،ما يجعل من تراخيص الإستيراد جوائز يمكن لمانحها فرض رشوة على من يريد التحصل عليها، من هذا المثال البسيط يمكن لنا تعميم الظاهرة على جل الأصعدة والمستويات، كما أنها غالبا ما تكون مقرونة بغياب الرقابة و عدم إستقلالية النظام القانوني والقضائي، مما يجعل من هذه الظاهرة تؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي للدول من وجهة نظر أدبيات دراسة هذا الموضوع باعتبارها شبه ضرائب مثبطة لقرارات الإستثمار ،و عوائق تحجب المنفعة المرجوة من هذه الاستثمارات، لذا سنحاول في هذه الورقة البحثية إلقاء الضوء على هذه الظاهرة السلبية وكيف تؤثر على المناخ الإقتصادي في الدول و كم تكبدها من خسائر على جل الأصعدة و المجالات وبالأخص الإقتصادية منها.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة في تنامي الدور السلبي الذي يلعبه الفساد على المستوى الإقتصادي، عن طريق تراجع معدلات الأداء وانخفاض مستويات النمو الإقتصادي على الصعيد الجزئي والكلى، كما تعد هذه الدراسة محاولة لربط مؤشرات الفساد بمؤشرات التنافسية وبالأخص منها ذالك المؤشر الذي يعبر عن جاذبية الإقتصاد للإستثمارات الأجنبية،محاولا مناقشة كيف أن هذه الظاهرة أصبحت تهدد بالخطر الأهداف العامة للتنمية في الدول وبالأخص العربية منها عن طريق تعطيلها للبرامج والخطط والمشروعات، كما أنها تساعد على تفاقم الأزمات الإقتصادية التي سرعان ما ستلقي بظلالها على شتى المجالات الأخرى سوءا كانت الإجتماعية أو السياسية ، هذا ما دفعنا إلى محاولة دراسة الموضوع والتطرق لمختلف التجارب الدولية من أجل الكبح من جماحه وحتى القضاء عليه، من خلال المحاور التالية:

- تعريف الفساد وأنواعه.
- مفهوم ومضمون الاقتصاد التنافسي والتنافسية الدولية.
- العلاقة الكامنة بين ظاهرة الفساد والتنافسية الاقتصادية على مستوى الدولة.
- دراسة مسحية للعلاقة بين مؤشر جاذبية الاستثمارات الدولية ومؤشرات الحاكمية وفاعلية المؤسسات
- بغض التجارب الدولية لمكافحة الفساد.

أولا: تعريف الفساد و أنواعه

إن شيوع وإنتشار ظاهرة الفساد الإداري و الإقتصادي يعد من أبرز أسباب الضعف الداخلي والخارجي للدول، كما أنها تشير إلى حالة تفكك يصاب بها المجتمع في حد ذاته و عدم إستطاعة الدولة و قدرتها التحكم في هذه الظاهرة نتيجة لفقدانها لسيادة القيم الجوهرية و عدم إحترام القانون وغياب الشفافية و المسائلة القانونية.

بيد أنها ليست بالظاهرة الجديدة فلا هي وليدة اليوم ولا هي مرتبطة بزمان أو مكان معينين، فقد عثر فريقا هولندي للآثار عام 1997 في موقع (داكا) في سوريا على ألواح لكتابات مسمارية تبين موقعا إداريا بدرجة (أرشيف دائرة الرقابة حاليا) يكشف عن قضايا خاصة بالفساد الإداري وقبولا لرشاوى من قبل الموظفين العاملين في البلاط الملكي الأشوري قبل آلاف السنين، كما أنه وجد لوح محفوظ عن الحضارة الهندية (حوالي 300 عام ق.م) كتب عليه العبارة الآتية: يستحيل على المرء أن لا يذوق عسلا أو سمننا إمتد إليه لسانه، وعليه فأنه يستحيل أيضا على من يدير أموال الحكومة ألا يذوق من ثروة الملك ولو نزرا قليلا (علي أحمد فارس، 2005).

كل هذا يشير إلى أن هذه الظاهرة قديمة قدم الإنسان في حد ذاته غير أنها زادت في عصرنا مواكبة للتوسع المتزايد لتدخلات الدولة في كافة أوجه الحياة العصرية.

كماأصبحت للفساد العديد من الأشكال والألوان لاسيما في البيروقراطيات المركزية التي تمثل الإدارة الرئيسية للدولة في تنظيم وتوزيع الموارد والخدمات، (ا.د حسن ابشر ،2005،ص3) و الفساد لغةً يشير إلى التلف وخروج الشئ عن الاعتدال ونقيضه الصلاح (علي أحمد فارس، 2005)

أما تعريفه الإصطلاحي فقد أختلف فيه الفقهاء و المنظرين و أصحاب الاختصاصات فمنهم من يعرفه على أنه " إستخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية (مفيد دنون يونس، 2010، ص245) ، كما حاول البعض تعريفها على أنها سوء إستخدام المنصب لغايات شخصية، والتي تشمل الرشوة والابتزاز، وهنا يدخل في العملية طرفان أو أكثر، وقد يكون فرديا، ويتجسّد الأخير في حالة الأعمال المحظورة كالإحتيال والإختلاس والمحسوبية وإستغلال النفوذ وكذلك إستغلال مالا لتعجيل(هو المال الذي يدفع لموظفي الحكومة،لتعجيل النظر في أمر محدد يقع في نظام إختصاصهم) كما يُنظَرُ للفساد،على أنه إنحراف عل الواجبات الرسمية لمنصب عام بالتعيين أو الإنتخاب لأجل الحصول على مكاسب تتعلق بالثروة أو المكانة (عبد القادر خليل، ص3).

ولعل أشمل التعاريف وأنسبها هو ذلك القائل بأنه "سوء إستخدام الوظيفة أو المنصب عموماً لتحقيق منفعة خاصة " ذلك أن استخدام مصطلح الوظيفة أو المنصب عموماً في هذا التعريف يعد

أكثر شمولاً من إستخدامها مقيدة فيما سواه، حيث يشمل هذا المصطلح كلاً من الوظيفة العمومية، والتي لا تطلق إلا على العاملين في القطاع العام.

كمايشمل أيضاً الوظيفة في القطاع الخاص، غاية ما في الأمر أن الموظف العمومي أكثر عرضة للفساد من الموظف في القطاع الخاص لبعد الأول عن الرقابة وأمنه منها بخلاف الثاني فهو أكثر تعرضا للمساءلة والرقابة إما من قبل المدير المسؤول عنه مباشرة، أو من قبل المالك أو مجلس الإدارة ونحو ذلك، وبالتالي فإنه أقل فساداً من الأول (بن حاسن الجابري، ،ص8). و المتصفح لجل التعاريف المذكورة يرى بوضوح أن الفساد قد يتجلى في عدة أشكال من برزها مايلي :(زيادعربية، 2005، ص 02):

1- إستغلال المنصب العام:

هنا يلجأ أصحاب المناصب الرفيعة إلى إستغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية، فيتحولون مع مرور الوقت إلى رجال أعمال أو شركاء، فيتركّز بذلك إهتمامهم حول البحث عن الطرق والأساليب التي تمكّنهم من زيادةحجم ثرواتهم بغض النظر عن الطرق المتبعة في ذلك.

2- الإعتداء على المال العام:

وغالبا ما يقوم بذالك السياسيون والمسؤولين الحكوميين وهذا عن طريق سحب قروض من البنوك المملوكة للدولة أو تسهيل حصول رجال الأعمال من القطاع الخاص على قروض بفوائد منخفضة وبدون ضمانات مقابل حصولهم على جزء من تلك القرض على سبيل الرشوة أو العمولة و الإتاوة، بالاضافة الى الإستيلاء على بعض الممتلكات العامة عن طريق التزوير في الأوراق الرسمية أو إستئجارها لفترة زمنية طويلة بمبالغ زهيدة.

3- التهرب الضريبي والجمركي:

ويختص به عادة رجال الأعمال من القطاع الخاص، فهم يدفعون الرشاوي مقابل حصولهم على تخفيضات أوإعفاءات ضريبية أو جمركية لفترة طويلة، من خلال التلاعب و التحايل على القوانين.

4- الرشوة المحلية والدولية :

ويتعلّق الأمر بالرشوة المحّلية التي تشمل كافة أنواع الرشاوي التي تقدم داخل الوطن قصد تمرير مشاريع والفوز بمناقصات معينة بغض النظر عن قيمتها. أمافيما يخص الرشوة الدولية فهي تدفع لقاء قيام حكومة في دولة ما بشراء معدات ومستلزمات وتجهيزات من شركة دون أخرى ومنها المناقصات الدولية لتنفيذ المشروعات الضخمة وإمتيازات التنقيب عن البترول والغاز والمعادن، شراء الطائرات المدنية، العتاد العسكري...إلخ. فتتسابق الشركات الأجنبية في دفع الرشاوي مقابل الحصول على المناقصات الخارجية والإمتيازات في تلك الدول.

5- تهريب الأموال :

وغالبا ماتكون هذه الأموال نتاج أحد العمليات السابقة، فيتم تهريبها إلى مصارف وأسواق مالية في دول اخرى من أجل تبيضها.

أنواع الفساد

بعد التطرق إلى أهم و أبرز التعاريف مرفقة بجل مظاهر هذه الظاهرة و جب أن نعرج في النقطة الموالية عن أنواع الفساد الإقتصادي و التي حصرها الفقهاء و الأديبات في ثلات نقاط وصنفوها تحت ثلاث اقسام رئيسية:

1- عرضي "فردي "
2- مؤسسى
3- تنظيمي

حيث قد يكون الفساد أحياناً حالة عرضية لبعض الأفراد السياسيين أوالموظفين العموميين، أومؤقتاً، وليس منتظماً وفي حالات أخرى يكون الفساد موجوداً في مؤسسة بعينها أو في قطاعات محددة للنشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى، وذلك كوجود بعض الموظفين الرسميين الفاسدين في بعض الوزارات والقطاعاتا لمختلفة.

كما يكثر الفساد في القطاعات التي يسهل جني الربع منها، حيث يسود الضعف في النظام وتضعف الرقابة والتنظيم في هذه القطاعات وفي أحيان أخرى يصبح الفساد ظاهرة يعاني منها المجتمع بكافة طبقاته ومختلف معاملاته، وهذا ما يقصده Johnston بالفساد المنتظم أو الممتد.

وهذا الفساد يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وله ملامح تميزه عن غيره حيث أنه متجسد في بيئات ثقافية واجتماعية معينه. ويميل إلى أن يكوناحتكارياً. وكذا على أنه فساد منظم ويصعب تجنبه ككل (بن حاسن الجابري، ص9)، وهو أخطر هذه الأنواع فحين يتخلل الفساد المجتمع كاملاً ويصبح ظاهرة يعاني منها هذا المجتمع بأكمله فهو أشبه بسرطان ينهش في جسد الإنسان لذا من الواجب الاسراع للحد منه .

بغض النظر عن الأنواع السابقة هنالك من بوب أنواع الفساد وصنفها بحسب معايير أخرى (كالحجم والفئة، التنظيم، النطاق، الطبيعة) لكن تبقى الفئات الأولى هي الأكثر تداولا بالإضافة الى ما يعرف بالفساد الشامل و الذي يقصد به

النهب الواسع للمال العام عن طريق الصفقات الوهمية وتحويل الممتلكات العامة إلى مصالح خاصة وبحجم كبير ويمارس هذاالنوع من قبل القمة المتربعة على رأس الهرم وتندرج تحته بعض من أهم أنواع الفساد الإداري و المالي أبرزها مايلى: (علي أحمد فارس، 2005):

1-**الفسادالسياسي Corruption: Political**

أي السلوك السياسي الفاسد والمخالف للقانون واستخدام المال العام لتحقيق اهداف معينة من خلال التأثير في العملية السياسية ويتجلى في فضائح الحملات الانتخابية.

2-**الفسادالمالي Financial Corruption**:

والمراد به السلوك غير القانوني المتسبب في هدر المال العام وتحقيق منافع شخصية من وراء ذلك.

3-**الفسادالاداري Managerial Corruption**:

ويتضمن الممارسات او الانشطة التي تتم داخل الجهاز الاداري الحكومي والتي تؤدي فعلا الى انحراف الجهاز عن اهدافه الاساسية المتمثلة بتحقيق المصلحة العامة وهذ االانحراف قد يكون بشكل فردي او منتظم.

من كل ما سبق يمكن إستخلاص أن هنالك قاسم مشترك بين جل هذه الأنواع و التقسيمات ألا وهو تحقيق أقصى المنافع الخاصة من الوظيفة العامة أو غير العامة وبطرق و وسائل غير مشروعة أى أن الغاية تبرر الوسيلة و أخطرها هو النوع المنظم و المدار من الهرم الحكومي أو المافيا السياسية وهذا ما جعل معظم الاقتصاديين يتفقون على أن التنمية والنمو الاقتصادي سوف يصيبهما الضرر والتشوه من جراء ممارسات الفساد ،التي سوف تؤدي إلى إنخفاض معدل العائد الاستثماري، إذ أن المبالغ التي يدفعها المستثمر كعمولات ورشاوى زيادة على كلفة المشروع ستؤدي حتما إلى تذليل العوائد المرجوه من هذا المشروع.

ومن هذا المنطلق سنحاول إلقاء الضوء على كيفية تأثير هذه الظاهرة على التنافسية الإقتصادية للدولة متعرضين إلى أنواع التنافسية و ما هيتها وكيف يمكن لها أن تتاثر بمعالم الفساد.

ثانيا: مفهوم ومضمون الاقتصادالتنافسي والتنافسيةالدولية

بحسب المنظرين الإقتصاديين أنه يمكن لإقتصاد ما أن يكون تنافسياً إذا تمكن من النمو دون قيد على ميزان المدفوعات، ويكون أداؤه جيداً إذا نما بسرعة و بمعدلات متزايدة مقارنه مع الإقتصادات الأخرى.

كما أنه يوجد إختلاف في نتائج المنافسة على مستوى الشركة ومستوى الإقتصاد. لإن مضمون المنافسة على مستوى الشركة يعني وجود رابحون وخاسرون، أما على مستوى الإقتصاد فإن نجاح بلد في السوق العالمية لايعني بالضرورة فشل بلدان أخرى، لأن نمو الصادرات يحدث طلباً على الواردات.

تعريف التنافسية:

لقد أصبحت عبارة تنافس وتنافسية ذات صدى متزايد الأهمية في عالم اليوم. كما أنها أضحت تمتلك مجالس و هيئات أو إدارات ولها سياسات وإستراتيجيات ومؤشرات، تقدم تقارير عنها لكبار

المسؤولين وليس لرجال الأعمال فقط، و نظراً لتعقد أوجه التنافسية وتعددها فليس هناك مفهوم محدد لها، مما نجم عنه العديد من التعاريف ومؤشرات القياس، لذا سوف نحاول سرد جملة من التعاريف بدآ بـ :

تعريف التنافسية على مستوى المنشأة :

إن تعريف التنافسية على مستوى المنشأة هو قدرتها على تلبية الرغبات المختلفة والمتنوعة للمستهلكين وذلك بتوفير منتجات وخدمات ذات جودة معينة وسعر معين، بشكل أكثر كفاءة من المنافسين الاخرين في السوق، ويستطيع المشتري اقتنائها من جميع انحاء العالم مما يجعل الشركة تحققا اربحا على المستوى المحلي والعالمي عن طريق رفع قدراتها و عوامل الانتاج التي تمتلكها (المرصد الوطني للتنافسية، "التقرير الوطني الأول للتنافسية، الاقتصاد السوري 2007"،برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2008، ص24).

تعريف التنافسية على مستوى القطاع:

تعرف التنافسية على مستوى القطاع بأنها قدرة ذالك القطاع على تحقيق القيمة المضافةالعالية ضمن بيئة أعمال تتسم بتشريعات مرنة ومضبوطة وضامنة للنشاط المزاول، كما أنها تكون متماشية مع التطورات الإقتصادية، وضمن آليات فعالة لقوى السوق، من ناحية الموردين والمستهلكين، باالإلضافة إلى حرية الدخول إلى سوق العمل والخروج منه.(التنافسية في الفكرالاقتصادي، المرصد الوطني للتنافسية سوريا،2011 ،ص.4)

تعريف التنافسية على المستوى الوطني:

أما فيما يخص التنافسية على صعيد الإقتصاد الكلي أو الوطني فالتعريف يختلف بحسب تطور إقتصاد الدولة في حد ذاتها ويكون على النحو التالي : (المرصد الوطني للتنافسية، "التقرير الوطني الأول لتنافسية،الإ'قتصاد السوري،2007):

الدول المتقدمة: إن التنافسية في الدول المتقدمة تعني مدى قدرتها الممكنة للحفاظ على الموقع الريادي الذي حققته في المجال الاقتصادي مقارنة بدول العالم الأخرى و هذا من خلال التركيز على عاملي الإيداع والإبتكار، وذلك بعد أن قامت بتحقيق الإستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج. أي أنها حققت مستويات مرتفعة من الإنتاجية، ولم يتبق أمامه إلا تحقيق النمو المستدام الذي يعتمد بدوره على الإبتكار.

الدول النامية: أما فيما يخص الدول النامية فإن التنافسية لدى هذه الدول تعني قدرتها على النمو والحصول على حصة سوقية في المجالات التي تتوفر فيها فرصة لتحويل الميزات النسبية التي تملكها إلى مزايا تنافسية، بالاضافةإلى إيجاد المزيد من المزايا التنافسية، عبر تبني مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والسياسات الإقتصادية المناسبة.

بالاضافة إلى جملة التعاريف السابقة هناك عدة هيئات و منظمات مسؤولة أخذت على عاتقها العناية بهذا الموضوع مما جعلها تقوم بتعريف هذه الظاهرة و دراستها لما لها من أهمية كبيرة على مستوى الأقتصاد العالمي الجديد ،ومن أبرز التعاريف المتداولة التي يمكن إدراجها كالتالي (المعهد العربي للتخطيط بالكويت (2003)،تقريرالتنافسيةالعربية،الكويت ص 21):

المنتدى الإقتصادي العالمي:

"التنافسية هي القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدَّلات نمو مرتفعة ومستدامة". وفي نص آخر عرف المنتدى التنافسية على أنها: "مقدرة الإقتصاد الوطني على التوصل إلى معدَّلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد.

المعهدالدولي للتنمية الإدارية:

التنافسية هي مقدرة البلد على توليد القيمة المضافة، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات وبالجاذبية والهجومية، وبالعولمة والإقتراب، ويربط هذه العلاقات في نموذج إقتصادي إجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف". ويربط هذا التعريف تحقيق النمو بمقدرة البلد على إدارة أصوله بطريقة فعالة تسمح له بالتفوق في الأسواق الدولية.

مجلس التنافسية الصناعية الأمريكي:

التنافسية هي "قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تستوفي شروط الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه تسمح بتنمية المداخيل الحقيقية". ويعكس هذا التعريف الرسمي رؤية الدول المتقدمة للتنافسية باعتبارها وسيلة لتحقيق رفاهية السكان والتنافس فقط في المجالات التي تحقق ذلك.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

التنافسيةالدوليةهي: "المقدرة على توليد المداخيل من عوامل إنتاج قد تكون مرتفعة نسبياً بالإضافة إلى توليد مستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج وفي الوقت نفسه المقدرة على التعرض للمنافسة الدولية". كما تعرفها المنظمة في وثيقة أخرى على أنها "القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي.

بالإضاة إلى أنها تعرف على أنها "قدرة البلد على توسيع حصصه في الأسواق المحلية والدولية".

أنواع التنافسية و مؤشرات قياسها:

تشتمل التنافسية على عدة أنواع و هذا ما جعلها تتميز بعدة مؤشرات للقياس ،لإختلاف أنواعها وإختلاف و جهات نظر الدارسين لها ولعل من أبرزها ما سنذكره لاحقا.

أنواع التنافسية:

لقد ميزت الكثير من الأدبيات بين مجموعة من الأنواع التي تخص التنافسية و التي سنحاول ذكر البعض منها على سبيل الحصر، وذلك حسب مجال البحث، حيث يمكن التمييز بين التنافسية حسب معيار السعر أوالتنافسية الكامنة والتنافسيةالجارية، وذلك كما يلي:

1- التنافسيةحسب معيار السعر:

تنقسم التنافسية حسب معيار السعر إلى التنافسية السعرية والتنافسية غير السعرية، وذلك كما يلي:

التنافسيةالسعرية: حيث أنها تلك التنافسية التي تمكن البلد الذي يحتكم إلى إسترتيجية تذليل تكاليف الإنتاج من أجل التصدير بأقل الأسعار مقارنة بالدول المنافسة له في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى سعر صرف العملات الوطنية و التي تكون ذات تأثير مباشر على هذا النوع من أنواع المنافسة و أحسن مثال على ذالك ما تقوم به الصين.

التنافسية غير السعرية: تنقسم التنافسية غير السعرية إلى التنافسية النوعية والتنافسية التقنية، ويمكن التمييز بينيما كما يلي: التنافسيةالنوعية وتعتمد التنافسية النوعية على إنتاج منتجات ذات جودة مرتفعة، و هذا ما يجعلها تقوم بعملية تصديرها كونها منتجات مبتكرة و مميزة و ذات نوعية جيدة و بأسعار مرتفعة نسبيا إذا ما قورنت بأسعار تنافسيه في السوق الدولية كما هو الحال بالنسبة للمنتوجات الألمانية و اليابانية والسويسرية. أما التنافسية التقنية فتعتمد على الصناعات عالية التقانة ذات القيمة المضافة المرتفعة وهذا ما تتخصص فيه بعض الدول لما تمتلكه من قدرات عالية في مجالات البحث والتطوير مما يجعلها تنتج منتجات رائدة و ذات تقانة عالية تكمنها من المنافسة على المستوى الدولي.

أما المعيار الثاني فهو معيار التنافسية الكامنة والتنافسية الجارية: (التنافسية في الفكر الاقتصادي، ص8):

فيما يخص التنافسية الكامنة: تركز التنافسية الكامنة على العوامل التي تساهم في زيادة التنافسية على المدى الطويل، مثل الإستثمار في رأس المال البشري، والإبتكار.

التنافسية الجارية: تركز التنافسية الجارية على مستوى التنافسية الحالية، ومناخ الأعمال، وعمليات الشركات وإستراتيجيتها.

بعد أن ذكرنا وتعرضنا في النقاط السابقة إلى ماهية الفساد وكذا التنافيسة وأنوعها سوف نخصص النقطة التالية لإظهار العلاقة التي تربط بين هذين العنصرين.

ثالثا: العلاقة الكامنة بين ظاهرة الفساد والتنافسية الإقتصادية على مستوى الدولة

تبين كثير من الدراسات أن للفساد آثار سلبية على كل من الكفائة و النمو الإقتصاديين، و هذامن خلال تأثيرات الفساد على كل من الحافز على الاستثمار و الأنشطة الإنتاجية (مقارنة بالأنشطة الباحثة عن الريع)، و على نوعية و كفاءة المرافق العامة، و الأسواق و تخصيص الموارد و العدالة، و هذا ما اكتشفه "ماورو " في توزيع الدخل ، غير أن هناك من يشير إلى أن للفساد الإداري دورا إيجابيا في تخفيف التعارض والتناقض بين القيم الاجتماعية وقواعد العمل الرسمي في الجهاز الإداري، فهو يعمل على زيادة المشاركات ويساعد على التطبيق التدريجي للتحولات في نظم العمل.

الفساد والحافز على الإستثمار والنمو الاقتصادي :

لقد أظهرت جل الدراسات و الأدبيات العلاقة العكسية و السلبية بين ظاهرتي الفساد والنمو الإقتصادي ،حيث أنها أشارت إلى أنه يقلل من الحافز على الإستثمار، لأن رجال الأعمال في البيئة الفاسدة تقع عليهم أعباء إضافية عند قيامهم بأنشطتهم الإستثمارية، و هذا ما أشار إليه "ماورر "بعد أن أعاد تقدير العلاقة التي إكتشفها في 1995وذالك بإستخدامه لمؤشرات الأداء الإقتصادي و التي إشتملت على معدل الإستثمار للفترة بين 1960-1985 و كذا المتوسط السنوي لمعدل الدخل الحقيقي للفرد في نفس الفترة و مكونات الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي (مؤشرات قياس الفساد الادارى ،ص9) ،ومنه وبحسب دراسات أخرى فإن الفساد الإقتصادي يتسبُب في خفض معدالات الإستثمار ومن ثم خفض جانب الطلب الكلي مما يؤثر بدوره على معدلا النمو الإقتصادي، هذا ما دعمته دراسة قدمت من طرف المنتدى الإقتصادي العالمي ،تمثلت في صورة مسح لألفي شركة عبر 49 شركة إضطرت إلى اللجوء إلى الرشوة نتيجة تعنت المسؤولين و التدخلات البيروقراطية المعتمدة من طرف الدول المضيفة في أعمالهم مخلفة لتكاليف قدرة ب20 %كأعباء و ضرائب زائدة و هذا ما يدفعهم غالبا الى الإنسحاب و البحث عن مناخ أفضل يتسم بإنخفاظ نسب الفساد(مي فريد، 2006، ص 226)

وهكذا يمكن القول بأن أغلب الدراسات الحديثة أثبتت وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الإقتصادي، وأن هذه العلاقة ليست حتمية في كل الأوقات، فقد يوجد الفساد ولكنه لا يكون عائقاً للنمو الاقتصادي كما في تجربة جنوب شرق آسيا(عبد الله بن حاسن الجابري ، ص14).

بالإضافة إلى ما سبق فهناك عدة أمور سلبية تنجم عن هذه الظاهرة الوبائية إن صح التعبير و من جملتها ما يلي :(إمنصوران، 2006، ص184-185):

1- يزيد الفساد من عائد البحث عن الريع مقارنة بالعمل المنتج :وهكذا نجد أن الفساد يشوه الحوافز نحو العمل، فيخصص الأفراد وقتهم لممارسة الفساد و ليس الأنشطة المنتجة، ويغري هذا بالطبع أصحاب المهارات و المواهب بالإتجاه نحو الأعمال الباحثة عن الريع بدلا من العمل المنتج ما يقلل من معدل النمو الاقتصادي .

2- يقلل الفساد من الإيرادات العامة و يزيد من النفقات العامة: يأخذ الفساد في هذه الحالة شكل التهرب الضريبي، أو محاولة الحصول على إعفاءات ضريبية غير مشروعة، كما يزيد من تكلفة بناء و تشغيل المشروعات العامة، و يحقق هذا نتائج عكسية على الموازنة العامة للدولة، حيث لا تستطيع الحكومة القيام بممارسة السياسة المالية السليمة؛ و قد تزداد حدة مشكلة عجز الموازنة إذا تم تمويله بواسطة الجهاز المصرفي، مما يولد معه تضخما و عدم استقرار اقتصادي الأمر الذي يعيق النمو الاقتصادي.

3- يقلل الفساد من نوعية المرافق العامة و كفاءتها: يتحقق ذلك بالطبع عندما يتم إرساء الهبات و العطاءات بصورة فاسدة، لأنه سيؤدي إلى منح عقود الأشغال العامة للمؤسسات الأقل كفاءة التي تدفع الرشى و يقلل هذا بدوره من نوعية و كفاءة الخدمات العامة و لا يشجع المشروعات الإنتاجية و التحويلية على الإستفادة من وفورات الحجم من هذه المشروعات و النمو الاقتصادي الناجم عنها.

4- يشوه الفساد تركيب النفقات العامة: ففي ظل الفساد يميل المسؤولون الحكوميون للإهتمام بأنواع النفقات العامة التي تخلق فرصا أكبر للربح من خلال الرشى، و في هذا المجال سوف يميلون للإنفاق على المشروعات الكبيرة التي يصعب متابعة أرقامها كمشروعات البنية التحتية ذات النوعية المخفضة، أو ما يطلق عليها «White Elephant »أو أنظمة الدفاع المتقدمة، و لا يميلون للإنفاق على الكتب و المدرسين و الصحة العامة. و لا شك في أن ذلك يتعارض مع الكفاءة الاقتصادية و معدلات العائد الإجتماعي الأعلى التي تتحقق عادة نتيجة الإهتمام بالمشروعات الصغيرة، و الإنفاق على تنمية الموارد البشرية و على الأنشطة الإبداعية بوجه خاص.

5- يشوه الفساد الأسواق و تخصيص الموارد: يتحقق ذلك من خلال تخفيض قدرة الحكومة على فرض الرقابة و على نظم التفتيش لتصحيح فشل السوق، و من ثم لا تمارس الحكومة أنشطتها الرقابية بصورة جيدة على البنوك و المستشفيات، و التجارة الداخلية، و النقل، و الأسواق المالية، ...و غيرها. و يشوه هذا بدوره من الوظيفة الساسية للحكومة في تنفيذ العقود و توفير الحماية لحقوق الملكية، كما يوجه الفساد طالبي الوظائف نحو الميادين التي تتيح لهم توليد دخل إضافي عن طريق الرشوة، كما في ميادين جباية لبضرائب و الرسوم الجمركية و غيرها . و أخيرا فإن إجراءات التوظيف و الترقية في القطاع العام القائمة على المحسوبية، تؤدي إلى تخفيض نوعية الإدارة و كثرة القرارات الخاطئة ما يثبط من همة العناصر البشرية المؤهلة و يشوه سوق العمل.

6- يزيد الفساد من الفقر و عدم العدالة في توزيع الدخل: يقلل الفساد من المقدرة على الكسب للفقراء، لأنهم لن يحصلوا بسببه على نصيبهم الموضوعي من الوظائف و الفرص، كما يزيد من درجة عدم العدالة التوزيعية، لإستفادة الأفراد في المناصب الحساسة من فرص التربح غير المشروع، و يكون ذلك على حساب أفراد المجتمع الآخرين، حيث ينال أصحاب العلاقات المميزة . عن طريق الرشوة و سائر أنواع الفساد . أفضل الوظائف، و العقود الحكومية الأكثر ربحية، و ما

شابه ذلك من المميزات، ويقلل هذا بلاشك من الحافز لدى فئة من أبناء الوطن للمساهمة بصورة جادة في تحقيق النمو للاقتصادي طالما أن ثماره لن توزع بصورة عادلة، كما يضعف بصورة واضحة دور الحكومة في إعادة توزيع الدخل.

7- يخلق الفساد "ثقافة الفساد:" تجعل هذه الثقافة المسؤولين الحكومين يحرصون على عدم تغيير اللوائح و القواعد التي اغتنوا بسببها، بل على العكس سيحاولون خلق المزيد منها من أجل التربح الأكبر، و تنخفض هذه الثقافة من ثقة أفراد المجتمع في الحكومة و من سلطاتها الأخلاقية، و تسبب تكلفة اقتصادية حقيقية و مهمة، حيث تزداد درجة البيروقراطية الحكومية، و يهرب رأس المال الأجنبي، كما يضعف الفساد من النظام البنكي الوطني و يزيد من درجة عدم التأكد، كما يمكن أن يقلل من فرص الدولة في الحصول على المساعدات و القروض الأجنبية، لأن الموارد المالية المقدمة في شكل مساعدات خارجية، ستستخدم في مشروعات غايتها الإثراء للسياسين الفسادين و من يشاركهم .

بعد أن ألقينا الضوء على جملة من العلاقات و المؤثرات السلبية لهذه الظاهرة على المستوى الإقتصادي ككل سنحاول إبراز بعض جوانب تلك العلاقة، وربطها مع مؤشرات التنافسية في الدول و التي تعد بدورها أهم محاور وأعمدة النمو و التنمية الإقتصادية، لأنه كما ذكرنا آنفا فإن التنافسية على صعيد الدولة إنما تشير إلى مدى جاهزية إقتصادها للتحول التدرجي من إقتصاد مبني على الريع و الفقر الى إقتصاد قوى ومتنامي و له الإمكانية للمنافسة على جل الأصعدة سوءا كانت القطرية أو الدولية ،حيث إعتمدنا في ذلك على تقرير التنافسية العربية ،الذب إرتكز بدوره على مؤشر إجمالي تندرج تحته مؤشرات فرعية وهي ومؤشرات التنافسية الجارية والكامنة أما الذي يهمنا في هذه الدراسة فهي مؤشرات التنافسية الجارية (للمزيد من الإطلاع أنظر ص25 تقرير النتافسية العربي 2012).

يشير هذا التقرير الذي صدر عن المعهد العربي للتخطيط إلى مؤشرات التنافسية في البلدان العربية مقارنة مع مجموعةمن الدول، حيث يتكون المؤشر المركب من مؤشرين كما ذكرنا سابقا ألا وهما مؤشر التنافسية الجارية و يحتوي يدوره على 53 مؤشرا فرعيا ومؤشر المنافسة الكامنة الذي تندرج تحته 17 مؤشرا فرعيا ،و تتراوح قيم المؤشرات بعد تنميطها من واحد كأعلى مستوى للتنافسية و صفر لأدنى المستويات أما بالنسية لدول المقارنة فقد شملت كلا من الأرجنتين ،الصين ،البرازيل إيرلندا ،اليونان وتركيا ، جمهورية التشيك ،المكسيك ،التشيلي و كوريا الجنوبية، ماليزيا، البرتغال، إفريقيا الجنوبية (تقرير التنافسية العربية ،ص2012،13)

أما ما يهمنا في التحليل فهو المؤشر الأول لتكونه من مؤشرات الحاكمية و فعالية المؤسسات ومدى جاذبية الإستثمار الأجنبي ،و كذا مقدار التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادى و التي تعد أهم مداخل الفساد بحسب رأي الفقهاء الإقتصاديين و بالإعتماد على جل ما ذكر سابقا سوف نحاول إجراء مسح لهذا المؤشر .

يمثل الشكل الموالي معدلات التنافسية الجارية في الدول العربية و دول المقارنة

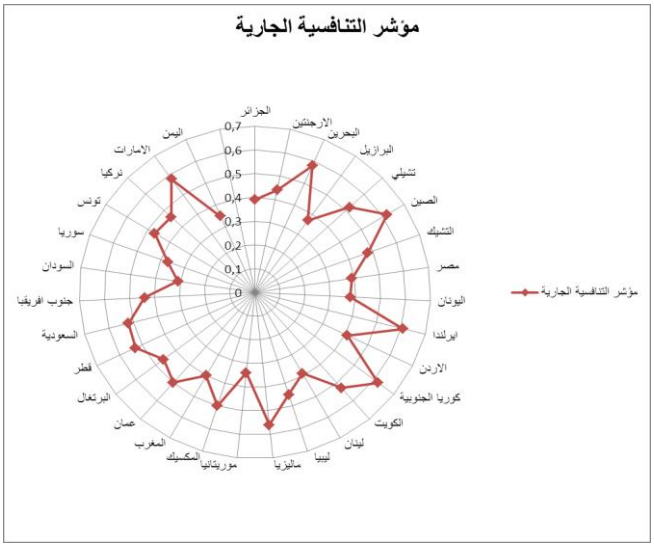

الشكل -1- مؤشر التنافسية التجارية من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير التنافسية العربي 2012

يوضح لنا الشكل في الأعلى أن معدلات التنافسية في الدول العربية و دول المقارنة لا تتفاوت كثيرا فهي جد متقاربة و لا تفصلها بحسب معدل القياس الذي يتراوح بين 0الى 1 إلا قليلا ، بإستثناء ثلاث دول تخطت حاجز0.60 على السلم ألا وهي الصين، كوريا الجنوبية و إيرلندا ،ما يعني أن المؤشرات الجزئية الموكونة لهذا المؤشر ،والتى تخص هذه الدول تقدر بمستويات عالية كالحاكمية و مدى تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية و كذا جاذبيتها للإستثمارات الأجنبية .بينما لم تستطع الدول العربية تخطي هذا الحاجز وحققت أعلى معدل لها ،المقدر ب0.58 حيث كان من نصيب دولة اللإمارات التي يتميز إقتصادها بإنتهاج مبدأ الحرية الإقتصادية و جذب الإستثمارات الأجنبية ، لكن يمكن القول على العموم أن الدول العربية و بحسب هذا المؤشر تعد ذات إقتصاديات تنافسية بنسب قليلة إذا ما قرناها بالدول المتقدمة ،غير أنها متقاربة مع بعض الدول النامية كالشيلي ، التشيك و الأرجنتين ، التي تعتمد بدورها على نفس القواعد السياسية في الدول العربية .

في الشكل الموالي سوف نحاول إجراء مسح مباشر للمؤشرات الفرعية لهذا المؤشر محاولين إظهار نقاط القوة و الضعف فيه على مستوى الدول العربية و دول المقارنة.

مؤشر التدخل الحكومي وجاذبية الاستثمار

هنا سوف نحاول إظهار العلاقة الكامنة بين مدى التدخل الحكومي و جاذبية الدولة للإستثمارات الأجنبية حيث أن هناك علاقة عكسية بين التدخل الحكومي المتزايد و نسب الإستثمارات الأجنبية و هذا بحسب الدراسات الإقتصادية و الأدبيات القائلة بهذه الفرضية .

الشكل -2-علاقة التدخل الحكومي بجاذبية الاستثمار من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير العربي للتنافسية 2012

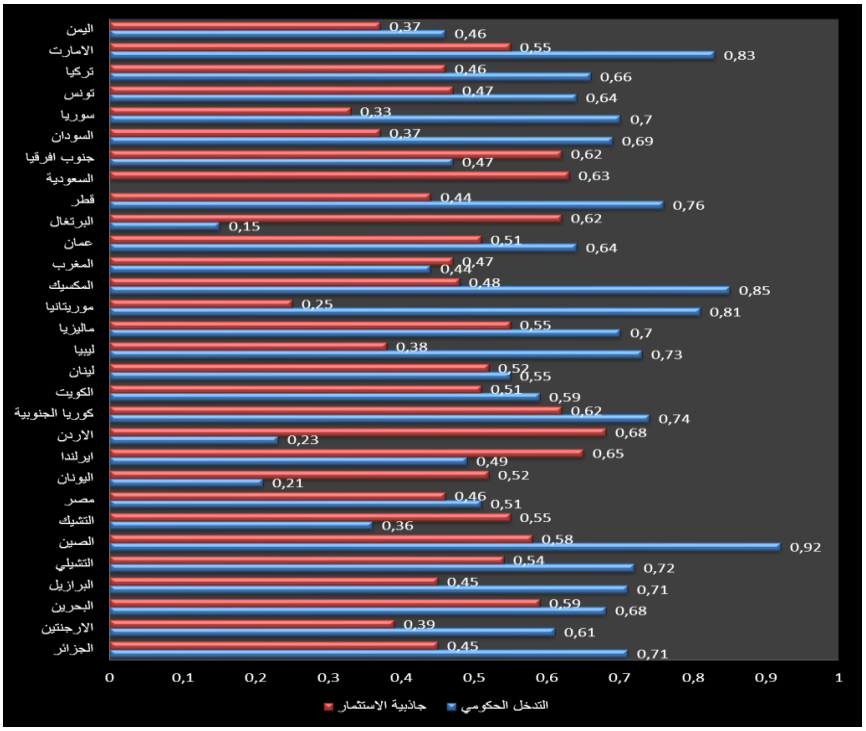

من الشكل نستسقي أن هذه الفرضية يمكن تبنيها بحسب الإحصائيات ،فكلما زاد التدخل الحكومي تناقصت جاذبية الإستثمار في الدول المعتمدة لهذه السياسات ،لأنه و كما قلنا سابقا فإن ظاهرة الفساد تصيب أجهزة الدولة بالأخص ،و الملاحظ أن هناك بعض الدول و رغم زيادة معدلات تدخل الدولة في الإقتصاد ،إلا أنها تحقق معدلات عالية من حيث جاذبيتها للإستثمارات الأجنبية كالصين و كوريا الجنوبية و حتى الإمارات العربية ، هذا لما لها من مزايا أخرى كتدني تكاليف اليد العاملة المؤهلة وتوفرها على البنى التحتية اللازمة . كما أنها تتمتع بمؤسسات ذات فاعلية و تنظيمات عالية وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا، غير أن الفرضية تبقى صحيحة إذا ماأخذنا بعض الدول العربية كمثال على ذألك فسوريا مثلا يقدر معدل التدخل الحكومي فيها بنسبة 0.70 بينما تقدر نسبة جاذبيتها للمستثمرين ب 0.33 و هذا أبسط مثال على أن التدخل الحكومي الذي يدفع بالمستثمرين الأجانب إلى العزوف عن القدوم إلى هذه الدول ،كما هو الحال بالنسبة ليبيا و العكس صحيح ،إذا ما أدرجنا حالة الأردن التي يعتبر فيها معدل التدخل الحكومي من أدنى المستويات بالنسبةللدول العربية فهو يقدر 0.23،أما معدل جاذبيتها للإستثمارات فهو من أعلى المعدلات التي قدرت ب0.68 ،مماجعلها تتفوق على الصين وتقترب من المعدلات المحققة بالنسبة للإقتصاد الكوري الجنوبي و تتفوق على المعدل المحقق

من قبل البرتغال ،حيث أن معدلات تحكم الدولة في الإقتصاد فيها تعد من أقل المعدلات المحققة بالنسبة للعينة المختارة للدراسة .

رابعا: مؤشر حاكمية و فاعلية المؤسسات و التدخل الحكومي و علاقتهما بجاذبية الاستثمارات

بالرغم من صحة الفرضية القائلة بأنه كلما إزداد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية قلت جاذبيتها للاستثمارات، غير أن هنالك بعض الدول خرقت هذه القاعدة، فبالرغم من النسب العالية لتدخل الدولة في الإقتصاد فيها ،إلا أنها تحقق معدلات مرتفعة بالنسبة لجاذبيتها للإستثمارات و يمكن أن نعزي ذألك كما ذكرنا سابقا الى جملة من الأسباب ،كإحتوائها على البنى التحتية و كذا تدني تكاليف اليد العاملة المؤهلة فيها ،و نسب التقانة المتوطنة لديها ،غير أن كل هذا لا يعد مؤثرا إذا كانت مؤسسات الدولة لا تتمتع بالحاكمية و الفاعلية مما يجعلها عرضة للفساد بأنواعه، كونه من أبرز مثبطات الأعمال و الإقتصاد و النمو والتنمية ،هذا ما سنحاول إظهاره في الشكل الموالي و الذي يعبر على نسب الحاكمية و فاعلية المؤسسات و مدى إرتباطها بجاذبية الإستثمارات الأجنبية.

الشكل -3- مؤشر حاكمية و فاعلية المؤسسات و التدخل الحكومي و علاقتهما بجاذبية الإستثمارات من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصائات تقرير التنافسية العربي 2012

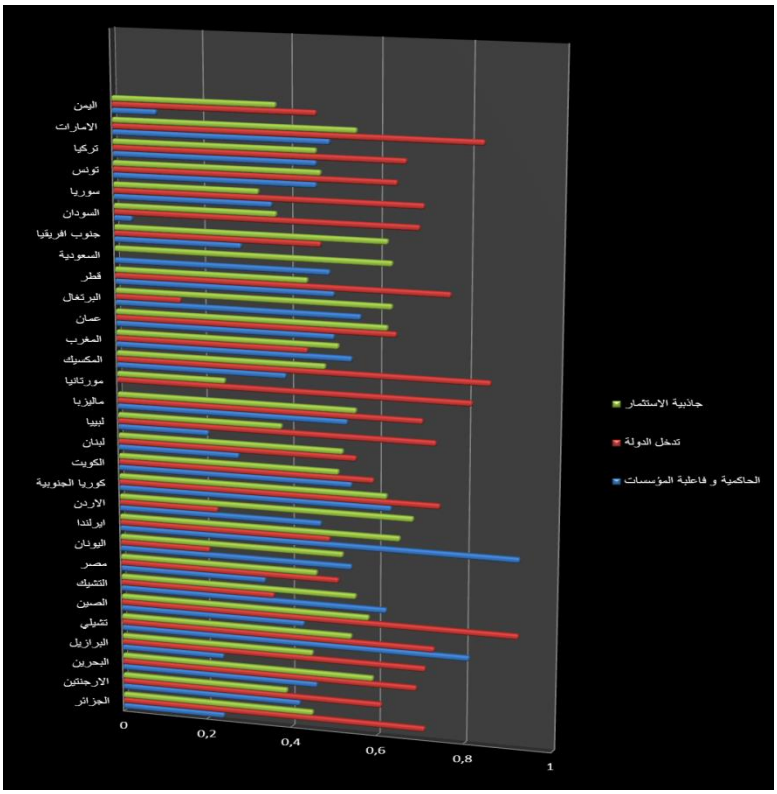

ترتبط قرارات الإستثمار غالبا بحسب فقهاء الإقتصاد بالمناخ السائد في الدول المراد الدخول إليها ،أي بالأحرى بجملة من العوامل ،التي تعرف بمناخ الإستثمار كالإستقرار السياسي و الأمني و مدى إحترام القوانين و كذا تدني مستويات البيروقراطية و المحسوبية أى الشفافية و النزاهة ومدى تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية ،و لكي تحقق الدولة كل هذا وجب عليها إمتلاك مؤسسات محوكمة وتتسم بالفاعلية و هذا ما سنرتكز عليه في تحليل البيانات الموجودة في الشكل أعلاه.

من الشكل يمكن لنا إستخلاص أنه حتى بوجود درجات عالية من تدخل الدولة في الإقتصاد إلا أن المناخ الاستثماري يعتبر جذابا في هذه الدول و هذا لأن مؤسسات الدولة تتصف بالحاكمية و الفاعلية ،مما يجعل المستثمرين الأجانب الذين يبحثون عن الإستقرار و الأمان ينجذبون نحو هذه الدول ،هذا ما حققته كورية الجنوبية على سبيل الذكر ،فرغم معدل تدخل الدولة الذي قدر 0.74 إلا أن معدل جاذبية الإستثمارات فيها يعتبر عاليا مقارنة بالدول المأخوذة كعينه و المقدر 0.63 ،و يمكن ربط ذالك بجملة من العوامل ،غير أن أبرزها هو المعدل الذي حققته في مايخص حاكمية و أداء مؤسساتها و الذي يعبر عنه ب 0.62 أي أنه جد عالي ،ونفس الأمر يمكن إسقاطه على كل من ايرلندا و البرتغال التي تعتبر نسب الحاكمية و أداء المؤسسات فيها جد مرتفعة و هذا بحسب الإحصائيات و المعدلات ،فلقد حققت كل منها على التوالي نسبا تتراوح بين 0.92 و 0.56 مقارنة مع الدول العربية التي تتراوح معدلاتها بين 0.1كأدنى درجة لليمن و 0.54كأعلى معدل بالنسبة للكويت مصحوبة بمعدلات مرتفعة فيما يخص تدخل الدولة بإستثناء الأردن ،وهذا ما يؤثر سلبا على جاذبيتها للإستثمار ،بإعتمادها على تدخل الدولة في الإقتصاد دون قرنها بمؤسسات تتصف بالفاعلية و الحاكمية .

أما في الشكل الموالي سوف نحاول دعم الفرضية السابقة ،وهذا عن طريق التفصيل في مكونات مؤشر الحاكمية و فعالية المؤسسات ، الذي ينقسم بدوره إلى ثلاث مؤشرات فرعية ألا وهي الفساد الإداري ،مؤشر مدى إحترام القانون و النظام ،مؤشر البيروقراطية والتي تعد من أهم مظاهر الفساد التي عرجنا عليها سابقا ، أما المقياس فهو بدوره يتخذ نفس المنهجية المتبعة في المقاييس و المؤشرات السابقة .و إنطلاقا من هذا و بقرنه بمؤشر جاذبية الإستثمار سنحاول مسح البيانات و الإحصائيات و تحليل ذالك على ضوء الفرضية القائلة بأن الفساد الإداري و عدم إحترام القانون و تفشي البيروقراطية سوف تؤثر بالسلب على جاذبية الدولة للإستثمارات الأجنبية ،التي تعد من أهم وأبرز مؤشرات التنافسية على الصعيد الاقتصادي للدولة .

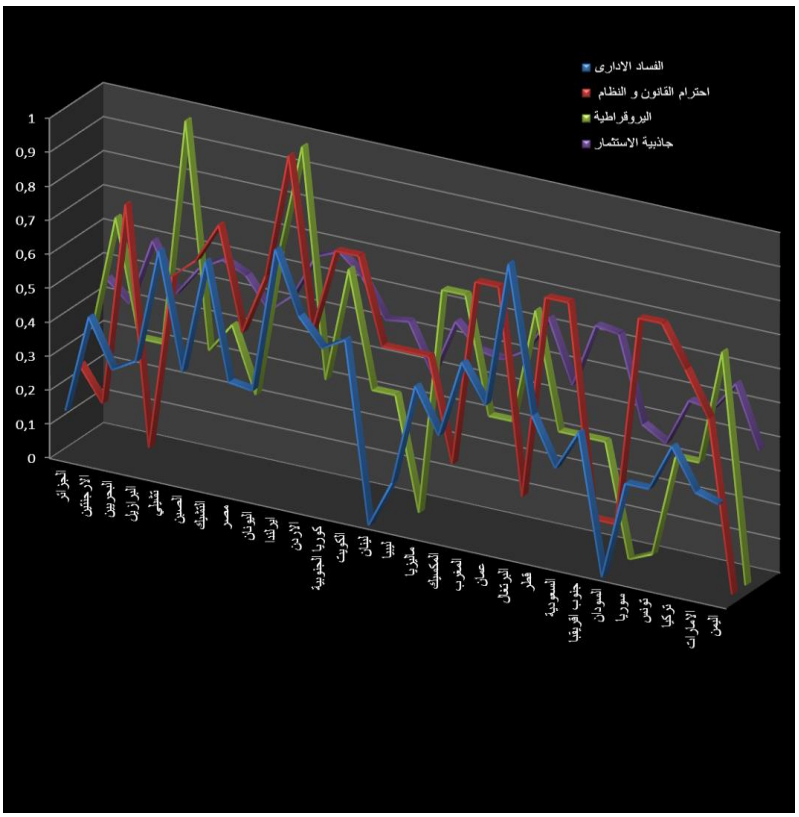

الشكل-4- الفساد الإداري و عدم إحترام القانون و تفشي البيروقراطية و أثرها على جاذبية الإستثمارات الأجنبية من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصائات تقرير التنافسية العربي 2012.

من الشكل السابق و الإحصائيات التي فيه يمكن أن نجد أنه كلما كانت معدلات مكافحةالفساد الإداري و كذا البيروقراطية و إحترام القانون مقتربة من الصفر في هذا المؤشر فإنها تدل على عدم حاكمية و فعاليات مؤسسات الدولة، و هذا سينعكس حتما بالسلب على معدل جاذبية إقتصادها للإستثمارات الأجنبية ،التي تعتبر تللك العوامل الثلاثة من أبرز مثبطات الشروع في الإستثمار ،لأنها كما قلنا سوف تتأتى عليها تكاليف مضاعفة تعد كأنها ضرائب زائدة مما يدفع بالمستثمرين إلى البحث عن بيئة ملائمة و خالية من مظاهر الفساد ،المتمثلة في البيروقراطية و الفساد الإداري و عدم إحترام القانون ،وهذا ماتشير إليه الإحصائيات و المعدلات الموجودة في الشكل أعلاه ففى حال ما إذا قارنا بين إيرلندا التي تتمتع بمعدلات مرتفعة فيما يخص محاربتها للبيروقراطية و الفساد الإداري و كذا إحترامها للقوانين ،التي ستنعكس بالإيجاب على معدل جاذبيتها للمستثمرين مع الدول العربية و دول جنوب أمريكا التي تتفشى فيهما ظاهرتي البيروقراطية و الفساد الإداري بمعدلات متفاوتة ،مما يجعل من مؤسساتها تفتقد للحاكمية و الفعالية ،فتكون سببا يدفع بالمستثمرين الى العزوف و حتى الخروج من

هذه الدول التي لا توفر لهم الحماية القانونية ، وتصبح أقل الدول جاذبية و إستقطابا للإستثمارات الأجنبية.

ولعل أهم العوامل التي جعلت منها تحظى بهذه السمعة السيئة إن حق القول ،هو عدم قدرت مؤسساتها على التحكم في معدلات الفساد الإداري و البيروقراطية و كذا إحترام القانون حيث سجلت أدنى المستويات في الإحصائيات المستقاه من هذا التقرير ، و التي تراوحت بين 0 و 0.31 بالنسبة لتحكمها في البيروقراطية،أما فيما يخص تحكمها في الفساد الإداري فهي تتراوح بين 0و 0.45 أعلى حد ،و هذا يجعلها من أضعف الدول بالنسبة لمقياس الحاكمية و فعالية مؤسساتها مقارنةبالدول المذكورة في الدراسة كايرلندا و كوريا الجنوبية ،التي حققت معدلات جد مرتفعة على نفس المؤشر ، حيث جعلت من إقتصاديتها ترفع من وتيرة المنافسة فيها عن طريق خلق مناخ ملائم للاستثمارات وشبه خالي من مظاهر الفساد بعكس الدول النامية .

خامسا: بغض التجارب الدولية لمكافحة الفساد

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدول العربية و الدول النامية للحد من ظواهر الفساد و التي كما إستخلصنا من هذه الدراسة المسحية ،أظهرت أنها تؤثر على التنافسية الإقتصادية في هذه الدول و بالأخص في جانب جذبها للإستثمارات الأجنبية و توفير مناخ ملائم لها، غير أنها لم تستطع القضاء على هذا الداء العضال الذي ينخر في إقتصادها جاعلا منه إقتصادا هشا معرضا لشتى أنواع الأزمات والهزات الإقتصادية التي تؤثر بدورها على الإستقرار السياسي و الأمني و كذا تدفع بشعوبها إلى ما يعرف بفقدان الثقة فيها و في أجهزتها و مؤسساتها ، هذا ما نجم عنه ما يعرف بالعصيان المدني متمثلا في ثورات الشعوب العربية على حكامها الذين أظهروا عدم قدرتهم على التحكم في مظاهر الفساد التي سرعان ما عصفت بهم و قضت مضاجعهم وهزت صروحهم التي بنوها على رمال متحركة، ألا وهي رمال الفساد السياسي و الإقتصادي و ما ينجر عنهما من محسوبية و ظلم للشعوب، التي و إن تعايشت مع أوضاعها فإنها لن تلبث طويلا في ظل هذا الحكم المتغاضي على شتى أنواع الفساد و الظلم الإجتماعي ،و الذي إن لم تهب عليه رياح التغيير سريعا فلن يستطيع الصمود طويلا، لذا فهناك من الدول من هي تسعى الآن إلى الحد من هذه التجاوزات و هذه الظواهر، لعل أهماها تلك التي سوف نعرض تجاربها كالتالي:

الصين: "تعتبر الصين من الدول التي ينتشر فيها الفساد، وقد بلغ مؤشر إدراك الفساد فيها سنة 2003،3.4 وسنة 3.2 ،2005وسنة 3.6 ،2008 مع العلم أن أعلي قيمة لهذا المؤشر هي 10 (نظيف جدا) وأقل قيمة له هي 0 (فاسد جدا)، ولذلك فهي من الدول التي يرتفع فيها معدلات الفساد. وقد اتخذت الدولة بعض الإجراءات دف مكافحة الفساد ومقاومته، وكانت لها تجربة جيدة تتمثل في: 1 - وضع عقوبة شديدة لمواجهة الفساد لدرجة أنه تم الحكم بالإعدام على بعض المرتشين ،2 -إلى جانب العقوبة قامت الدولة بتوفير الحوافز التي تدفع الأفراد للابتعاد عن الرشوة والفساد، من خلال رفع دخول المواطنين وتحسين مستوى المعيشة"(نجلاء محمد إبراهيم بكر، ص ،10-12 2009)

البرازيل: لقد حاولت هذه الدولة وضع معالم للاصلاح السياسى الذى انتهجته ، عن طريق توطين مبادئ الشفافية والاستحقاق والحكم الرشيد وإعطاء الحق للمعارضة للتعبير عن آرائها فى وسائل الإعلام، فالحق أن النظام السياسى يكفل قدرًا من الشفافية لابأس به، فوسائل الإعلام على اختلاف أشكالها وألوانها حرة، والدولة تجتهد فى أن تكون المسائل المتعلقة بتوزيع الثروة وأموال دافعى الضرائب شفافة، مستغلة فى ذلك العديد من وسائل الإعلام وفى مقدمتها الإنترنت. تعزيز أجواء الشفافية، إشعار المواطن بأن عجلة الإصلاح السياسى تسير، وأن التراكم الكمى سيؤدى بمرور الوقت إلى تغيير نوعى. ولعل من بين العوامل التى تسبب الخراب العمرانى، هو شيوع الفساد والريع الاقتصادى وتمكين فئة محظوظة من خيرات البلاد، مما يعمق الهوية بين الشعب والمجتمع، ويغذى ثقافة الانسحاب من الحياة السياسية للكثير من النخب، خصوصا الفئات المتوسطة. لكن البرازيل تفطنت لخطورة هذا السرطان القاتل وهما الفساد والريع (عرف عن البرازيل، استفادة منتجى البن من العديد من الامتيازات الريعية التى لم تكن من مستحقاتهم، وإنما جاءت نتيجة انتشار الفساد فى بنية الدولة). وإذا كانت بعض الدول تحاول أن تقوم بإصلاحات جوهرية فى الإعلام ليواكب التحولات الجارية، فإنها تخفق فى تمكين المعارضة والحركات الاجتماعية من حقها فى التعبير عن آرائها ومواقفها وتصوراتها اتجاه المسار التنموى، لكن ما يميز تجربة البرازيل، أن «نظامها السياسى يتيح المجال أمام الحركات الاجتماعية المختلفة للتعبير عن نفسها، ويمنحها حق الاعتراض والتظاهر، وتكفل الدولة للأحزاب السياسية تشكيل لجنة مراقبة الانتخابات ،ومن بين المؤشرات القوية التى تعكس مدى عمق ومتانة الديمقراطية فى بلد ما، هى وضعية القضاء ومدى استقلالية أحكامه؟ وهل هو خاضع للتعليمات أم أنه يخضع لروح القانون ولمبادئه العليا؟ فى هذا السياق، لا يمكن الحديث عن التجربة التنموية البرازيلية، دونما إطلالة عن دور القضاء فى دعم مسيرة الإصلاح السياسى ككل، فلتمكين القضاء من آليات الاشتغال الملائمة، فقد تم الرفع من أجورهم، حيث أصبحت مهنة ذات شأن فى البرازيل، وأيضاً تم تشديد القوانين الأساسية فى مسألة فصل القضاة إلا بعد ثبوت مخالفتهم لقواعد وأخلاقيات المهنة، وهذا كله يكفل للقاضى مجموعة من الضمانات التى تجعله مطمئناً على كرسى العدالة.(. ياسر ثابت، ،2014)

سنغافورة: تعد تجربة سنغافورة رائدة وفريدة من نوعها بالنسبة للدول التي حاربت الفساد، حيث انها نجحت في إزالته فهي تأتي في مقدمة الدول التي تتمتع بمستوى نظيف من الفساد مقارعة لفنلندا وأيسلندا والدانيمارك، حيث بلغ مؤشر مدركات الفساد بها 9.4 سنة 2003 و 2005 ، وتراجع إلى 9.2 سنة 2008 ، والإجراءات التي اتبعتها الدولة مكنتها من القضاء على الفساد بعد أن كانت منذ نحو ثلاثين عاما من أكبر الدول التي ينتشر فيها الفساد حيث لجات الى تخفيض عدد القوانين والقواعد والإجراءات وقامت بتبسيط وتوضيح كافة الإجراءات بحيث لا تسمح بأي خروج أو خرق للقوانين، كما رفعت الدولة مرتبات وأجور الموظفين العموميين حتى لا يلجأوا للفساد ويعد مرتب الوزير السنغافوري أعلى مرتب وزير في العالم، وأي محاولة فساد ستحرمه من وظيفته ومن دخله المرتفع،

فضلا عن أنه لن يستطيع أن يحصل على وظيفة أخرى.(نجلاء محمد إبراهيم بكر ،مرجع سابق ص 12).

خاتمة

إن المنظور الأساسي لهذه الدراسة يقوم على تقصي ظاهرة الفساد ، وإستكشاف آثاره التدميرية على كافة المحاور والمستويات ، و بالأخص الشق الإقتصادي منه ، لأنه سوف يؤثر بدروه على المجتع ككل،فالفساد أصبح ظاهرة تهدد الأجهزة الإدارية للدولة، وقد أبرزنا أسباب هذه الظاهرة وكيفية معالجتها وذلك بالإستناد إلى بعض التجارب المحلية والدولية التي لها خبرة حيث أن سعي هذه الدول إلى محاربة هذا الداء و هذه الظاهرة جعل منها مثالا مشرفا لتحتذي به الدول الأخرى الساعية إلى الحد و حتى التخلص من مرض تفشى فيها و جعلها عاجزة عن اللحاق بالركب و توفير المعيشة الكريمة لشعوبها و مجتمعاتها و الدفع بإقتصاداتها إلى الرقي و النمو كما فعلت نظيراتها ،و لعل أفضل مثال على ذلك الصين و سنغفورة و البرازيل هذه الدول التي تحولت من دول جد فقيرة الى دول ذات إقتصاديات ناشئة و سائرة في طريق التنمية و النمو الإقتصادي ،حيث أن المجهودات التي بذلتها في سبيل ذالك جعلت منها نبراسا و منارة تسترشد بها الدول التي تصبوا للوصول إلى مصاف التقدم و الخروج من بؤر القفر والتخلف،وما سر نجاحها وشقها لطريقها إلا تلك الإصلاحات و التشريعات التي و ضعتها كأسلحة للحد من تفشي سرطان الفساد الذي و بإتفاق عقلاء الإنسانبة و علمائها ماهو إلا معول لهدم كل صرح بني عليه و سوسوة تنخر في جوف كل من و جدت فيه ، و لعل السبيل الأصوب للحد من هذه الظاهرة و إيجاد ترياق يعالج هذا المرض العضال يتمثل قي إتباع جملة من التوصيات التي سوف نقترحها كالأتي:

1- العمل على وضع سياسة وطنية للأجور والمرتبات تراعي المتطلبات والإحتياجات المعيشية لموظفين وأسرهم و التي سوف تجعل منهم يعزفون عن قبول الهدايا و الرشاوى
2- المطالبة بإستقلالية الجهاز القضائى وجعله أكثر فاعلية و شفافية وإصلاح البنية القانونية والإدارية للدولة، ووضع القوانين موضع التنفيذ، والمراجعة الدورية لها بحيث يتم تصحيح أية إختلالات كلما كانت الحاجة الى ذالك أى جعلها أكثر مرونة
3- إنشاء جهاز يتخصص بالرقابة الإدارية و المالية و مكافحة الفساد مع دعمه بالاستقلالية التامة عن أجهزة الدولة لمزاولة المهام المنوط بها بكل شفافية وحرية.
4- وضع هيئات خاصة تعنى بمراقبة و إدارة عمليات التعيين و التنصيب في الوظائف العمومية على مبدأ الكفاءة والخبرة والمؤهلات، والإبتعاد عن المحسوبية و المحاباة .
5- التحول نحو ما يعرف بالحكومة الإلكترونية للقضاء على البيروقراطية بشتى أشكالها و لول حبذ إنشاء مراكز توكل إليها مراقبة و معاقبة كل من يلجأ الى البيروقراطية و تعطيل المعاملات و الإجراءات .

6- تشجيع و تحفيز الموظفين عن طريق الإهتمام برفع العلاوة السنوية التي تمنح لهم و التى تدفعهم الى إنجاز عملهم بالشكل المطلوب وإلتزامهم بالدوام وبذل المزيد من الجهد وتشجعهم على الإبتكار وتطوير العمل بدل قبول الرشاوى و التماطل و إستعمال مناصبهم في مأرب اخرى

7- تصريح كبار المسؤلين عن ما لديهم من اموال وتطبيق (قانون من اين لك هذا) و وضعهم أمام المساءلة القانونية ان إقتضى الأمر

8- تشديد العقوبات على كل من يلجأ الى طرق الفساد و المحسوبية .

9- وجوب إصلاح أجهزة الدولة و بالأخص الجهاز المصرفي والمالي و تبني سياسة منهجية علمية و عملية بغية تقوية دعائم الشفافية ، كذا السماح لحرية تبادل المعلومات من أجل المشاركة في مكافحة تبيض الأموال القذرة و كل المعاملات المشبوهة.

10- تحسيس المجتمع و هذا عن طريق الإعلام و المؤسسات التربوية و التعليمية من أجل التصدي للإختلالات و الإنحرافات الإجتماعية كافة و الفساد الإقتصادي خاصة، و هذا عن طريق توعيته بمدى خطورة ذلك على الأمن و الإستقرار الإجتماعي و الإقتصادي؛ لذا يجب وضع سياسة إعلامية ومقررات مدروسة لتحسين و توعية الرأي العام لغرض التعبئة العامة للجماهير من أجل ل مواجهة هذه الظاهرة بشتى أنواعها وبالأخص المالي و الادارى منه.

11- تنوير وتنمية الوعي الجماهري عن طريق الإستعانة في هذا المجال بالخطاب والقيم الدينية التي ترمي الى التقيد بمكارم الأخلاق كالأمانة و الصدق و الإجتهاد و الإبتعاد على كل ما هو منافي لقيم و مبادئ هذا الدين.

المراجع:

1- علي احمد فارس،حل الأزمات: الفساد الإداري نموذجاً،2005 ،مركزالمستقبل للدراسات و البحوث متوفر على الموقع http://mcsr.net/activities/032.html تاريخ المشاهدة 2015/09/12 الساعة 15:02 .

2- أ . د . حسن أبشر الطيب ،أهمية التخطيط لمواجهة الفساد العالمي ،و رقة بحثية مقدمة في الندوة العلمية التخطيط الامنى لمواجهة عصر العولمة ،مركز الدراسات و البحوث قسم الندوات واللقاءات العلمية، الرياض 2005

3- مفيد دنون يونس، تأثر الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 101 ، المجلد 32 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة . الموصل، العراق، 2010 .

4- مداخلة من إعداد: د. خليل عبد القادر ،جامعة المدية، تحت عنوان دراست اقتصاديت لظاهرة الفساد في الجزائر ، السنة غير مذكورة

5- د. عبد الله بن حاسن الجابري ،الفساد الاقتصادي أنواعه. أسبابه. آثاره وعلاجه، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي/ جامعة أم القرى ،2005.

6- زياد عربية ،الفساد ، مجلّة دراسات إستراتيجية ،العدد 16، جامعة دمشق، 2005- .
7- المرصد الوطني لتنافسية، "التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007، برنامج الامم المتحدة الانمائي وهيئة تخطيط الدولة،2008.
8- التنافسية في الفكر الاقتصادي ،المرصد الوطني للتنافسبة سوريا ، ،2011 -
9- تقرير التنافسية العربية ،المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2003.
10- تقرير التنافسية العربي ،المعهد الوطني للتخطيط بالكوبت 2012
11- مؤشرات قياس الفساد الادارى،جسر التنمبة ،سلسلة دورية تعنى يقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 70 الصادرة فبراير 2008، المعهد العربي للتخطيط الكوبت
12- مي فريد، الفساد رؤية نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، مطابع الاهرام ، مصر، 2006.
13- الفساد الإقتصادي و إشكالية الحكم الراشد و علاقتهما بالنمو الإقتصادي دراسة إقتصادية تحليلية لحالة الجزائر ، إمنصوران سهيلة ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،جامعة الجزائر، 2005،2006
14- نجلاء محمد إبراهيم بكر، الفساد الإداري وانعكاساته على الأداء الاقتصادي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 3، مصر، 2009.
15- ياسر ثابت،ماليزيا وسنغافورة والبرازيل.. ثلاث تجارب ناجحة لتحول الدول من التخلف إلى التقدم،2014، مقال متوفر على http://elsaba7.com/articledetails.aspx?id=2190 تاريخ المشاهدة 2015/11/15 الساعة 22:30